

# إمتاع السمع

## بِتَقْرِيبِ
## مَسَائِلِ عِلْمِ الوَضْعِ


للفقير إلى عفو ربه الغني

محمد سعيد البحيري




للفقير إلى عفو ربه الغني

محمد سعيد البحيري

# مُقَـدِّمَـةٌ

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ لِلَّهِ الرَّافِعِ لِأَوْلِيَائِهِ، الوَاضِعِ لِأَعْدَائِهِ، المُقَدَّسِ بِصِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَفْوَةِ رُسُلِهِ وَأَنْبِيَائِهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَخُلَفَائِهِ.

**أما بعد،**

فهذه مذكرة لطيفة في علم الوضع، ضمنتها بابين وأربعة فصول، فالباب الأول مدخل لعلم الوضع، وما لا بد منه لفهمه، والآخر خلاصته ولبه، وأسميتها: «**إِمْتَاعُ السَّمْعِ بِتَقْرِيبِ مَسَائِلِ عِلْمِ الوَضْعِ**»، وقد جمعت مادتها من كتب من سبقني من العلماء، ثم أعددتها للتدريس، وزدت إليها بعض الفوائد والنكات، فخرجت على تلك الحال، فالله أسألُ أن تكون نافعة للطلاب، وأن يتقبلها مني، إنه ولي ذلك ومولاه.

**المؤلف**

## مبادئ علم الوضع

**الوضع:** علم بأصول يُعرف بها أحوال اللفظ من حيث جعله دليلا على المعنى تحقيقا أو تقديرا أو منويا.

**فعلم:** يُراد به معرفة قواعد ذلك الفن على ما هي عليه عند أهله.

**وأصول:** جمع أصل، وهي القواعد والقوانين التي سار عليها واضع اللغة، من حيث شأنها أن تُعلم.

**وأحوال:** جمع حال، وهي هيئة اللفظ من حيث وضعه واتصافه به، كاتصافه مثلا باسم الجنس، والعلم، والفعل، والحرف، من حيث شخصية الوضع، وعموميته، وخصوصيته... إلخ.

**وقولنا:** من حيث جعل اللفظ دليلا على المعنى، أي متى أطلق هذا اللفظ المستعمل فُهِمَ منه ذلك المعنى لمن كان عالما بالوضع، والمراد باللفظ هنا النحوي لا اللغوي.

**فخرج بقولنا:** «من حيث جعله دليلا على المعنى» النحو والتصريف، والبيان، وغيرها من علوم العربية؛ إذ البحث فيها عن اللفظ من جهات أخر، لا من حيث جعل اللفظ دليلا على المعنى، وخرج به أيضا علم متن اللغة المعجمية؛ إذ البحث فيه عن نفس المعنى المستعمل أو الاشتقاقي لا من حيث الوضع، فمثلا: «**ذو، وفوق، وتحت**» مفهومها كُلِّيٌّ كما سيأتي؛ لأنها بمعنى: «**صاحبٍ، وَعُلُوٍّ، وسُفُولٍ**»، وهي مع ذلك لا تستعمل إلا في جُزْئِيٍّ، فالمعتبر هنا الوضع لا الاستعمال.

وخرج به أيضا علم المصطلح اللغوي؛ إذ البحث فيه يكون عن وضع اللفظ من حيث جعله دليلا على معنى عرفي شخصي، لا من حيث هو.

**وَمَوْضُوعُهُ:** البحث عن طُرُقِ وَضْعِ اللفظ للمعنى الدال عليه، وعلاقته بالمعنى من حيث شخصية الوضع، وعموميته، وخصوصيته، وعموم الموضوع له، وخصوصيته.

**وثمراته:**

- معرفة الضابط والقانون الذي سار عليه واضع اللغة عند وضع الألفاظ بإزاء معانيها؛ فبه يعرف الباحث كيف وضع الواضع نحو: «**الفاعل، والفعل، والأعلام، وأسماء الإشارة، والموصولات، والحروف، والمشتقات، والضمائر، والحقيقة، والمجاز، إلخ**».
- معرفة أنواع الوضع، والفرق بين الوضع والاستعمال؛ إذ الوضع من صفات الواضع، والاستعمال من صفات المتكلم، فهو فرع الوضع وتابع له.
- يفتح لك ما كان مقفلا في بعض العلوم التي تتداخل معه مباحثُها، نحو: «**البيان، والمنطق، وأصول الفقه، وبعض المباحث النحوية، واللغوية، والاشتقاقية**».

**ونسبته:** إلى غيره من العلوم التباين، وقد يشترك مع غيره من العلوم كالبيان، والنحو، في بعض المباحث، بل لا يختص علم الوضع باللسان العربي، إلا أننا قيدناه هنا بالعربية للبحث فيها خصوصا.

**وفَضْلُهُ:** من أَجَلِّ علوم اللسان، فعليه يُتوقف فهم أحوال اللفظ من حيث شخصية الوضع، وعموميته، وخصوصيته، وعموم الموضع له، وخصوصيته.

**وواضعه**: علماء اللغة الأوائل، فقد كان هذا العلم متفرقا ضمن علم البيان، واللغة، والأصول، ثم جمعه بعض المتأخرين في رسائل مختلفة، كالعضد الإيجي، وغيره.

**واسْمُهُ**: علم الوضع، **ويقال له**: فن الوضع باعتبار أنه نوع من علم اللغة، واللغة جنس له.

**واسْتِمْدَادُهُ:** من لسان العرب الفصحاء، وقواعد علوم اللغة، كالبيان، والعقل السليم.

**وحُكْمُ تعلمه:** فرض كفاية على الأمة، وقد يتعين على المجتهد، لا سيما إذا توقف فَهْمُ مسألة معينة أو فَتْوَى على شيء من مسائله.

**ومَسَائِلُهُ**: أحوال اللفظ من حيث شخصية الوضع، وعموميته، وخصوصيته، وعموم الموضوع له، وخصوصيته، وبيان حال وضع الذوات ووضع الهيئات.

# الباب الأول: أقسام اللفظ العربي

اللفظ ما خرج من الفم، فإن لم يشتمل على حرف فصوت، وإن اشتمل على حرف ولم يُفد معنى فَنُطْقٌ، وقيل: لفظ، فإن أفاد معنى فلفظٌ في الأشهر، وقيل: قول، وعليه يكون مرادفا للفظ، فإن كان مفردا فكلمة، فإن أُخِذَ منه لفظٌ آخرُ فجامد، وإن أُخِذَ هو مِنْ غيره فمشتق، فإن اسْتُعْمِلَ فيمَا وُضِعَ لَهُ في اصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ، لُغَوِيًّا كان أو شَرْعِيًّا، أو عُرْفِيًّا فحقيقة، أو اسْتُعْمِلَ في غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ بِقَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ المَعْنَى الحَقِيقِيِّ فمجاز، فإن كان عمومه بدليا ودل على مسمى شائع في جنسه فنكرة، أو عمومه استغراقيا فاسم جنس، أو دل على معيَّنٍ فمعرفة، فإن أَفْهَمَ اشتراكا بين أفراده فكلي، وإلا فجزئي، أو مركبا من اثنين ولم يُفد نسبةً مقصودة لذاتها فجملة، أو أفاد ذلك فكلام، أو من ثلاثة فكَلِم.

## واللفظ ينقسم باعتبارات متعددة

**فاللفظ عند النحاة**: الصوت المشتملُ على بعض الحروف الهجائية تحقيقا، كـ «**زَيْدٍ**»، أو تقديرا، كالضميرِ المستترِ في «**افْعَلْ، وَنَفْعَلُ**»، أو منويا، كالمحذوف في جواب «**مَنْ قَامَ**؟»، سواء كان الحذف واجبا، أو جائزا ، مستعملا كان اللفظ أو مهملا.

**فالمستعمل**: ما نطقت به العرب؛ كـ «**زيدٍ**».

**والمُهْمَلُ**: ما تركته العرب فلم تنطق؛ كـ «**دَيْزٍ**» مَقْلُوبَ زيد، فالمهمل لا بحث فيه؛ لأنه لم يُوضَع.

وتنقسم الأجزاءُ التي يُبْنَى عليها ويتركب منها مجموعُ كَلَامِ العرب ثلاثةً: «**اسم، وفعل، وحرف**»، وكلُّ واحدٍ منها يُسمى كلمةً عند النحاة، **فهي من** تقسيم الكلمة حقيقة لا الكلام.

**فالاسم في اللغة**: مَا دَلَّ على مُسَمَّى.

**واصطلاحا**: كلمةٌ دلَّتْ على معنى بنفسها ولم تَقْتَرِنْ بِزَمَنٍ مُقَيَّدٍ؛ نحو: «**زَيْدٍ، وَبيْتٍ، وأَمْسِ، وَغَدٍ، وصَهْ، وصَبُوحٍ، وغَبُوقٍ**».

**وللاسم أقسامٌ كثيرة باعتبارات متعددة**:

فيكون الاسم ظاهرا ومضمرا ومبهما، ومعربا ومبنيا، وجامدا ومشتقا، ومجردا ومزيدا، ومفردا ومجموعا ومثنى، ومعرفة ونكرة، ومذكرا ومؤنثا، واسم جمع واسم جنس، وصحيحا ومعتلا، ومُكَبَّرًا ومُصَغَّرًا، وغير ذلك مما لا يأتيك هنا.

**والفِعْلُ عند النحاة**: اسم مصدر بمعنى الحدث الذي هو فِعْلُ الفَاعِلِ، وهو كلمةٌ دلَّتْ على معنى بنفسها واقْتَرَنَتْ بِزَمَنٍ مُقَيَّدٍ، **أو**: كلمةٌ دلَّتْ على زمانٍ وَحَدَثٍ دَلَالَةَ اقْتِرَانٍ؛ نحو: «**نَصَرَ**».

**والفعل أيضا له أقسام أكثيرة باعتبارات متعددة:**

فيكون مجردا ومزيدا، وجامدا ومتصرفا، وصحيحا ومعتلا، وماضيا ومضارعا وأمرا، ولازما ومتعديا، ومعربا ومبنيا، ومبنيا للفاعل، ومبنيا للمفعول، وتاما وناقصا، وغير ذلك مما لا يأتيك هنا.

والذي نحتاجه هنا انقسامه من حيث دلالته على الزمن المقيد، فينقسم إلى: «**مَاضٍ، وَمُضَارِعٍ، وَأَمْرٍ**».

**فالمَاضي**: كلمةٌ دلَّتْ على حَدَثٍ مُقْتَرِنٍ بزمنِ ما قبل التكلم؛ نحو: «**نَصَرَ**» **من قولك**: «**نَصَرَ زيدٌ عمراً**».

**والمُضَارِعُ**: كلمةٌ تَدُلُّ على حدث مُقْتَرِنٍ بزمن الحال أو الاستقبال؛ نحو: «**يَنْصُرُ**» من قولك: «**يَنْصُرُ زيدٌ عمراً**»، فإن «**يَنْصُرُ**» يدل على حصول النَّصْرِ من زَيْدٍ لعمرو في زمن الحال أصالة، ولا يَتَخَلَّصُ لزمن الاستقبال إلا بقرينة؛ نحو: «**لا تَنْصُرْ عمراً**»، فإنه تَخَلَّصَ بلا الناهية إلى الاستقبال.

ونحو: «**يَنْصُرُ زيدٌ عمراً غدًا**»، فإنه تَخَلَّصَ بإعماله في الظرف المستقبل.

أما نحو: «**يَنْصُرُ زيدٌ عمراً الآن**»، فإنه توكيد للحال.

**والأَمْرُ**: كلمةٌ تَدُلُّ على حدثٍ مُقْتَرِنٍ بزمن الاستقبال، **أي**: مقترن بزمنِ ما بعد التكلم؛ كما قال النبي ﷺ: «**انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا**» أخرجه البخاري.

**والحَرْفُ في اللغة**: طَرَفُ الشيءِ وحَدُّهُ وجَانِبُهُ.

**واصطلاحا**: كَلِمَةٌ دلت على مَعْنًى في غَيرِهَا فَقَطْ، ولا يستقل بالمفهومية، نحو: «**لَمْ، وَفِي، وَهَلْ**».

والدليل على انحصار أقسام الكلمة في ثلاثةٍ النَّصُّ، والإجماع، والقياس.

**ويَنقسم الاسم من حيث الدلالة على المسمى إلى: نكرة ومعرفة.**

**فالمعرفة**: اسم يدل على مسمًّى معيَّنٍ، وأنواع المعارف سبعة: «**الضَّمِيرُ، والعَلَمُ، والاسْمُ المَوْصُولُ، واسْمُ الإِشَارَةِ، وذُو الأَدَاةِ، والمُضَافُ إلى معرفة، والمعرف بالنداء**».

**فالأول: الضمير.**

نحو: «**أَنَا، ونحن، وأنت، وأنتما**»، وله ثلاثة أحوال:

**الأول: مَقَامُ المُتَكَلِّمِ**؛ نحو: «**أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ**».

**الثاني: مَقَامُ المُخَاطَبِ**؛ نحو: «**أَنْتَ كَرِيمٌ، وَأَنْتِ كَرِيمَةٌ، وَأَنْتُمَا كَرِيمَانِ، وَأَنْتُمْ كُرَمَاءُ، وَأَنْتُنَّ كَرِيمَاتٌ**».

**الثالث: مَقَامُ الغَائِبِ**، نحو: «**هُوَ كَرِيمٌ، وَهِيَ كَرِيمَةٌ، وَهُمَا كَرِيمَانِ، وَهُمْ كِرَامٌ، وَهُنَّ كَرِيمَاتٌ**».

**والثاني: الاسم العَلَم.**

وهو ما وضع لشيء مخصوص بعينه مطلقا، غَلَبَةً أو تعليقا بمسمًّى غير مقدَّرِ الشياع، أو الشائع الجاري مجراه، نحو: «محمد، وهند، وسعاد، وأسامة، وأبي بكر، وحضرموت، وسيبويه، وبعلبك».

**وينقسم باعتبار تشخيص معناه إلى: «علم شخص، وعلم جنس».**

**فعلم الشخص**: ما دل على الحقيقة بقيد التشخص الخارجي، نحو: «**محمد، وزيد، وعمرو**».

**وعلم الجنس**: ما وضع للدلالة على الجنس كله، لا للدلالة على فرد من أفراده، نحو: «**أسامة**» يقصد منه كل أسد، ونحو: «**ثُعَالة**» يقصد منه كل ثعلب.

**والفرق بين علم الجنس، والنكرة**: أن علم الجنس يشبه النكرة نحو «**رجل**» من جهة، ويشبه العلم الشخصي كـ «**زيد**» من جهة أخرى.

فيشبه النكرة في أنه شائع في أفراده يصدق عليها جميعا، ويشبه علم الأشخاص في أنه يدل على معين، فهو في التعيين بمنزلة المعرف بلام الحقيقة، فقولك: «**أسامة أجرى من ثعالة**» بمنزلة قولك: «**الأسد أجرى من الثعلب**»، وإجراء الأحكام اللفظية لعلم الشخص على علم الجنس دليل اعتبار التعيين فيه.

أما اسم الجنس فنكرة لفظا ومعنى، أما لفظا فلأنه تسبقه «**أل**» إذ يعرّف بها، ولأنه لا يُبتدأ به الكلام، ولا تجيء منه الحال، وأما معنى فلعدم اختصاصه بفرد معين.

وأما علم الجنس فهو نكرة من حيث معناه؛ لعدم اختصاصه، معرفة من حيث لفظه، فله أحكام العلم اللفظية، ولا فرق بينه وبين المعرف بأل الجنسية من حيث الدلالة على الجنس كما سبق.

**والفرق بين اسم الجنس والنكرة** أن كلا منهما كُلِّيُّ الوضع لموضوع له كُلِّيٍّ، إلا أن العموم في اسم الجنس استغراقيٌّ، وفي النكرة بدليٌّ، فاسم الجنس كأسد وُضِعَ بذاته للجنس مع عدم ملاحظة المُشَخِّصَات، بينما النكرة كأسدٍ أيضا وُضِعَتْ بذاتها لفرد غير معين من أفراد الجنس.

**وينقسم باعتبار الأصالة في الاستعمال إلى: «مرتجل، ومنقول».**

**فالعلم المرتجل**: ما وضع علما ابتداء، بحيث لم يستعمل في غير العلمية، نحو: «**سُعَادَ، وَأُدَد**». بضم الهمزة.

**والعلم المنقول**: ما استعمل قبل العلمية لغيرها، وهو الغالب في الأعلام، نحو: «**فَضْلٍ**». هو في الأصل مصدر «**فَضُلَ يَفْضُلُ فَضْلًا**» **ونحو: «أَسَدٍ»**، فإنه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس.

**وينقسم العلم باعتبار ذاته إلى: «مفرد، ومركب».**

**فالمفرد**: ما تكون من كلمة واحدة، نحو: «**زيد، وهند، وفاطمة**»

**والمركب**: ما تركب من كلمتين فأكثر، دالا على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده.

**وأقسام المركب ثلاثة:**

**الأول**: مركب إضافي، نحو: «**عبد الله، وعبد الرحمن**» وهو الغالب في الأعلام المركبة، **وضابطه**: كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله، في أن الجزء الأول جار بوجوه الإعراب، والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة.

**الثاني**: مركب مزجي، وهو ما نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها في أن ما قبله مفتوح الآخر ما لم يكن ياء، ولكل من جزأيه حكم يخصه، نحو: «**حَضْرَمَوْت، وبَعْلَبَكَّ، ومَعْدِيكَرِبَ، وسِيبَوَيْهِ**».

**الثالث**: مركب إسنادي، نحو: «**تَأَبَّطَ شَرًّا، وَسُرَّ مَنْ رَأَى**»، وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى.

**وينقسم العلم باعتبار الوضع إلى: «اسم، وكنية، ولقب».**

**فالاسم**: ما وُضِعَ للدلالة على ذات معينة، سواء أكان مفردا، أم مركبا، نحو: «**زيد، وفاطمة، ومكة، وسيبويه، وحضرموت**».

**والكنية:** كل مركب إضافي في صدره أَبٌ أو أُمٌّ، «كأبي بكر» رضي الله عنهما، «وأُمِّ كُلْثُومٍ» بنت النبي ﷺ.

**واللقب:** ما أشعر برفعة المسمى أو ضَعَتِهِ، بفتح الضاد المعجمة، فالرفعة «**كَزَيْنِ العَابِدِينَ**»، لقبَ علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، والضَّعَة، نحو: «**أَنْفُ النَّاقَةِ**».

**الثالث: الاسم الموصول.**

وهو ما وُضع لشيء معين مفتقرا إلى جملة تتصل به تُسمى صلة الموصول، نحو: «**الذي**» للمفرد المذكر، و «**التي**» للمفردة المؤنثة، و «**اللذان**» للمثنى المذكر، و «**اللتان**» للمثنى المؤنث، و «**الذين**» لجماعة الذكور، و «**اللاتي، واللائي، واللواتي**» لجماعة الإناث، والفرق بينها أن «**اللاتي، واللائي**» يتفقان في معنى الجمعية للمؤنثة، ويفترق «**اللائي**» بأنه قد يأتي لجماعة الذكور، و يفارق «**اللاتي**» لفظ «**اللواتي**» في أنه يأتي لجماعة الإناث مطلقا، بينما لفظ «**اللواتي**» لا يأتي لغير العاقل منهن، مثلا تقول: «**رأيت النُّوقَ اللاتي يسرحن**»، ولا تقل: «**رأيت النُّوقَ اللواتي يسرحن**»، و «**مَنْ**» للعالم، و «**ما**» لغير العالم، وجميع الأسماء الموصولة مبنية إلا المثنى فهي معربة في الأصح.

**الرابع: اسم الإشارة.**

وهو ما وُضِعَ لمعين مشارٍ إليه.

فالمشار إليه إما واحد، أو اثنان، أو جماعة، وكل منها إما مذكر، وإما مؤنث.

فهذا يُشار به للمُفْردِ المذكَّر، نحو قوله -تعالى-: ﴿**هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ**﴾ [آل عمران:٥١].

وهذه للمفردةِ المؤَنَّثةِ، نحو قوله -تعالى-: ﴿**هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً**﴾ [الأعراف:٧٣].

وهذان لِلمُثنَّى الْمُذكَّر، نحو قوله -تعالى-: ﴿**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾ [طه:٦٣].

وهؤُلاءِ لجماعة الذكور والإناث، نحو قوله -تعالى-: ﴿**أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ**﴾ [الأعراف:٤٩]، وقوله -تعالى-: ﴿**قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ**﴾ [هود:٧٨]

وهُنَا لِلْمكَان القَرِيبِ، نحو قوله -تعالى-: ﴿**إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ**﴾ [المائدة:٢٤].

هناكَ أَو هُنالِكَ لِلْمكَان الْبعِيدِ، نحو: «**هُنَا بيْتِي**»، وقوله -تعالى-: ﴿**فَغُلِبُوا هُنَالِكَ وَانْقَلَبُوا صَاغِرِينَ**﴾ [الأعراف:١١٩].

والمشار إليه قد يكون قريبا، وقد يكون بعيدا، فإذا أشرتَ لقريب استعملتَ «**ذَا، أو هَذَا، وذِهْ، أو هَذِهِ، وَذَيْنِ، أو هَذَيْنِ، وَتَيْنِ، أو هَاتَيْنِ، وهَؤُلَاءِ أو أُولَاءِ، وهُنَا**» بغير كَافٍ ولَامٍ.

وإذا أشرتَ لبعيد استعملتَ: «**ذَلِكَ، وَتِلْكَ، وَذَانِكَ، وَتَانِكَ، وَأُولَئِكَ، وهُنَالِكَ**» بكاف الخطاب، مع اللام الدالة على البُعْدِ.

وإذا أشرتَ لمتوسط استعملتَ نحو: «**ذَاكَ، وهُنَاكَ**» بكاف الخطاب، دون اللام.

وقد يكون البُعْدُ والقُرْبُ مَعْنَوِيًّا، كما قال -تعالى-: ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ**﴾ [البقرة:٢]، أشار إليه إشارة البعيد لِعُلُوِّ مكانته وشرفه.

وقيل المشار إليه إما قريب أو بعيد ولا وسط بينهما.

**الخامس: الاسم المعرف بأل.**

ما يُعين مسماه بها، نحو: «**الرجل، والغلام، والفرس، والبيت**»

وتنقسم «**أل المُعَرِّفَةُ**» إلى قسمين: «**عَهْدِيَّةٍ، وَجِنْسِيَّةٍ**»

فالعَهْدِيَّةُ ثلاثة أنواع: «**ذِكْرِيَّةٌ، وذِهْنِيَّةٌ، وَحُضُورِيَّةٌ**».

**فالتي لِلْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ:**

تُسبق بنكرة ثم تُعاد مَعْرِفَةً، نحو: «**اشتريت بيْتًا، ثم بِعْتُ البيتَ**»، **أي**: بِعْتُ البيتَ المذكورَ، ولو قلتَ: «**ثُمَّ بِعْتُ بيْتًا**» لكان غيرَ البيت الأول.

**ومِن ذلك قوله -تعالى-:** ﴿**إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴿١٦﴾**﴾ [المزمل]. أي: الرسول المذكور

وقوله -تعالى-: ﴿**مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ**﴾ [النور:٣٥].

**والتي لِلْعَهْدِ الذِّهْنِيِّ:**

يكون عَهْدُهَا مَصْحُوبًا ذِهْنًا، **كقوله -تعالى-:** ﴿ـئ ئے ۓ ڭ﴾ [التوبة:٤٠]، وهو غار معلوم في ذِهْنِ الصحابة وفي ذهن مَنْ يَقْرأُ القرءان.

**وكقولك:** حَضَرَ الأُسْتَاذُ إذا كان بينك وبين أحد الطلاب عَهْدٌ على أستاذ معين.

**والتي لِلْعَهْدِ الحُضُورِيِّ:**

**نحو قوله -تعالى-:** ﴿**ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾ [المائدة:٣]، **أي**: في هذا اليوم الذي نَزَلَتْ فيه الآية، وهو يوم عرفة.

وأل الجنسية ثلاثة أنواع أيضا:

«أَلْ لِاسْتِغْرَاقِ الجِنْسِ، وأل لِاسْتِغْرَاقِ صِفَاتِ الجِنْسِ، وأل لِبَيَانِ الحَقِيقَةِ».

أمَّا «أل» لِاسْتِغْرَاقِ الجِنْسِ، أو «أل» الاسْتِغْرَاقِيَّةُ:

فهي التي يَصِحُّ أن تَحُلَّ «كُلُّ» مَحَلَّهَا حَقِيقَةً، ويَصِحُّ الاستثناء من مَدْخُولِهَا، **كما في قوله -تعالى-:** ﴿**وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا**﴾ [النساء:٢٨]، **أي:** وخُلِقَ كُلُّ إنسانٍ ضعيفا، **وقوله -تعالى-:** ﴿**وَٱلْعَصْرِ ١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ٢**﴾ [العصر]. **يَعني:** كُلَّ إنسانٍ في خسر، «**سواء أكان مسلما أم كافرا، طائعا أم عاصيا**»، لأن «**أَلْ**» استغراقية، ولذلك صَحَّ الاستثناءُ من مَدْخُولِهَا ﴿**إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ**﴾ [العصر:٣].

وأَمَّا «أل» لِاسْتِغْرَاقِ صِفَاتِ الجِنْسِ:

فيَصِحُّ أيضا أن تَحُلَّ «**كُلُّ**» مَحَلَّهَا لكنْ على سبيل المجاز، نحو: «**أَنْتَ الرَّجُلُ كَرَمًا**»، أي: **أنتَ كُلُّ الرِّجَالِ كَرَمًا، بمعنى:** جَمَعْتَ كَرَمَهُمْ، وهذا فيه مبالغة قطعا، **لكن الشاهد:** أنه يَصِحُّ أن تَحُلَّ «**كُلُّ**» مَحَلَّ «**أل**» على سبيل المجاز.

**وأَمَّا «أل» لِبَيَانِ الحَقِيقَةِ أو لِبَيَانِ المَاهِيَّةِ:**

فلا يَصِحُّ أن تَحُلَّ «**كُلُّ**» مَحَلَّهَا، لا على سبيل الحقيقة ولا المجاز، **نحو قوله -تعالى-:** ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾ [الأنبياء:٣٠]، فليس من كل أنواع الماء، وإنما من حقيقة الماء، **وكقولك:** «**الرجلُ أفضلُ مِن المرأة**» إذا لم تُرِدْ به رَجُلًا بعينه ولا امرأة بعينها، **ولا يصح أن يُراد:** كلُّ رجلٍ أفضل من كلِّ امرأة.

وربما تأتي «**أَلْ**» للدلالة على وَاحِدٍ مبهَمٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، كما لو قلتَ لابْنِكَ: «**اِذْهَبْ إلى المَسْجِدِ**»، تُرِيدُ منه أن يُصلي في مَسْجِدٍ مَن المساجد، متى ذهب لمسجد فقد امتثل، والاسمُ المُعَرَّفُ بأل حينئذ في قوة النكرة في المعنى؛ **مِن ذلك قوله -تعالى- على لسان يعقوب:** ﴿**وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ**﴾ [يوسف:١٣]، لا يُرِيدُ كُلَّ ذِئْبٍ، بل يُرِيدُ أَنَّ ذِئْبًا مُبْهَمًا قد يأكله.

**السادس: المُعَرَّفُ بالإِضَافَةِ.**

هو الاسم النكرة المكتسب التعريفَ بإضافته إلى واحد من المعارف الخمسة.

فالمضاف إلى ضمير نحو قوله -تعالى-: ﴿**وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ**﴾ [النساء: ٤].

والمضاف إلى العَلَم نحو قوله -تعالى-: ﴿**وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً**﴾ [هود: ١٧]، وقوله -تعالى-: ﴿**هَذَا خَلْقُ اللَّهِ**﴾ [لقمان: ٣١]

والمضاف إلى اسم الإشارة نحو قوله -تعالى-: ﴿**أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ**﴾ [البقرة: ٣١].

والمضاف إلى الاسم الموصول نحو قوله -تعالى-: ﴿**لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ**﴾ [النحل: ١٠٣]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً**﴾ [البقرة: ١٧١].

والمضاف إلى معرف «**بأل**» نحو قوله -تعالى-: ﴿**وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ**﴾ [الأعراف: ٢٦].

**السابع: الْمُعَرف بالنِّداءِ.**

وهو مُنَادًى قُصد تعيينُهُ فاكتَسبَ التَّعْريف بهذا الْقَصْدِ، نحو: «**يا رجل**».

وأعرف المعارف هو اسم الجلال «**الله**»، ثم الضمير، ثم العَلَم، ثم اسم الإشارة، ثم الاسم الموصول، ثم المعرف بأل.

**وما سوى المعارف السبعة فهو نكرة**، وهي اسم دل على مسمى شائع غير معين في جنسه كـ«**حيوان**»، أو في نوعه كـ«**إنسان**»، سواء شاع في جنس مَوْجُود « **كَرجلٍ**»، أَو مُقَدّر « **كشمسٍ**»».

**وعلامات النكرة أربعة:**

**الأولى:** أن تقبل دخول «**أل المُعَرِّفة**»، نحو: «**الرجل، والإنسان، والحيوان، والشمس**».

**الثانية:** وقوعها موقع ما يصلح دخول «**أل المُعَرِّفة**» عليه، كـ«**ذو**» التي بمعنى صاحب؛ نحو «**جاءني ذو عسرة**» أي «**صاحب عسرة**» فذو نكرة لا تقبل أل، لكنها واقعة موقع صاحب، وصاحب يقبل أل لمعرفة، ومثل «**ذو**» «**مَنِ**» التامة غير الموصولة، تقول: «**مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجَبٍ لك**»، وقعت موقع إنسان، أي: «**بإنسان معجب لك**»، و «**ما**» التامة غير الموصولة، تقول «**مررت بما معجب لك**» فوقعت موقع شيء وهو يقبل أل، والاستفهام، نحو: «**مَنْ جَاءَكَ؟**»، ونحو: «**مَا فَعَلْتَ؟**» أي «**أي إنسانٍ جاءك؟**»، «**وأي شيء فعلت؟**»، والشرط: «**مَنْ جاءَنِي أكرمتُه**»، أي: «**كل إنسان جاءني أكرمته**، ونحو «**أين**» الواقعة محل «**أي مكان**» و«مكان» يقبل أل، و «كيف» الواقعة محل: «**أي حال**» و «حال» يقبل أل، و «صَهٍ» فإنها واقعة موقع «سكوتًا» وهو يقبل أل.

**الثالثة:** قبولها دخول «**رُبَّ**»، نحو: «**رُبَّ رَجلٍ لقيته**».

**الرابعة:** وصفها بالنكرة، واستُدِل به على تنكير «مَنْ، ومَا» في نحو: «**مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجَبٍ لك**»، «**وبما معجب لك**» حيث وصفت «مِن، وما» بـ «معجبٍ» وهو نكرة.

**وينقسم عند الصرفين من حيث الاشتقاق وعدمه إلى جامد ومشتق.**

**فالجامد أحد عشر شيئا:**

**الأول**: مصادر الثلاثي نحو «**ضَرْبٍ**».

**الثاني**: اسم ذات، وهو ما يدرك بالحواس وله حيز في الوجود، نحو: «**الرجل، والفرس**، والغلام».

**الثالث**: حروف المعاني؛ كـ «**في، وهل، ولم**».

**الرابع**: الأسماء المبنية، على تفاصيل؛ نحو: «**هذا، وهذه، وهؤلاء، وأين، وكيف**»

**الخامس**: أسماء الأصوات؛ كـ «**قَاقْ، ومَاءْ**».

**السادس**: أسماء الأفعال؛ نحو: «**صَهْ، ومَهْ**».

**السابع**: حروف المعجم.

**الثامن**: الأسماء الأعجمية؛ كـ «**إسماعيل، وإبراهيم**».

**التاسع**: الأسماء النادرة التي لا يُعرف لها اشتقاق؛ نحو: «**البُرْت والبِرْت، والبَرْت**» للرجل الدَّلِيل الماهِر، و «**طُوبَالَةٌ**» للنعجة، وغيرهما من الأسماء النادرة التي لا يُعرف لها أصل ترجع إليه.

**العاشر**: الاسم الخماسي المجرد؛ نحو: «**سَفَرْجَلٍ، وشَمَرْدَلٍ**».

**الحادي عشر**: الأفعال الجامدة، **وهي على ثلاثة أنواع:**

**الأول:** ما لزم صورة الماضي، نحو: «**ليس، وما دام**» من أخوات كان، وأخوات كاد، نحو: «**كَرَبَ، وعسى، وحَرَى، واخلولق، وأنشأ، وطَفِقَ، وطَفَقَ، وأخذ، وجعل، وعلق، وهَبَّ، وقَامَ، وهَلْهَلَ، وأولى، وأَلَمَّ**». بشرط أن تكون هذه الأفعال ناقصة، فإذا كانت تامة فهي متصرفة، والناقص من الأفعال ما يطلب اسمين، والتام ما يكتفي بمرفوعه.

ونحو: «**نِعْمَ، وَبِئْسَ، وسَاءَ، وحَسُنَ، وحَبَّذَا، ولا حَبَّذَا**»، وهي أفعال للمدح والذم، ونحو أفعال الاستثناء، وهي «**خَلَا، وعَدَا، وَحَاشَا**»، ونحو: «**هَبْ**» من أخوات ظن، ونحو أفعال التعجب، وهي: «**ما أَحْسَنَهُ، وَأَحْسِنْ بِهِ**»، ونحو: «**قَلَّمَا، وَطَالَمَا، وَشَدَّمَا، وَعَزَّمَا، وَكَثُرَ مَا، وتَبَارَكَ، وانْبَغَى على لغة**» والفعل «**سُقِطَ في يده**» بالبناء للمفعول، بمعنى نَدِم، وَتحيَّرَ، وزلَّ، وربما بُني للفاعل قليلا، والفعل «**كذب**» في الإغراء، **وغير ذلك.**

**الثاني:** ما لزم صورة المضارع، نحو «**يَهِيطُ**» بمعنى يصيح ويضج، و«**يَنْبَغِي**».

**الثالث:** ما لزم صورة الأمر، نحو: «**هَلُمَّ**» في لغة تميم، ونحو «**هَبْ، وتَعَلَّمْ**»، من أخوات ظن، ونحو: «هَأْ، وهَاءَ» بمعن خذ، وأفعال زجر الخيل، وهي: «**أَقْدِمْ، وَاقْدُمْ، وَهَبْ، وَأَرْحِبْ، وَهِجِدْ، وهِجدَمْ، واجْدَمْ، وَأَرْحِي**».

فهذه الأنواع وغيرُها ليست مشتقة، ولا يُعرف لها اشتقاق، وما وقع من الاشتقاق في بعضها فقليل نادر.

**والمشتق ما أُخِذَ من غيره.**

فالاشتقاق إذن أَخْذُ كلمةٍ من أخرى للدلالة على معنى جديد مع وجود تناسب بين الكلمتين في اللفظ والمعنى؛ نحو: «**مَضْرِب**» إذا رددناه فإننا نرده إلى «**الضَّرْب**» وذلك لوجود تناسب بين الكلمتين في اللفظ والمعنى، ف «**مَضْرِب**» مُشْتَقٌّ، و «**ضَرْب**» مُشْتَقٌّ منه، ورَدُّكَ الكلمةَ المشتقة إلى الأخرى المشتق منها هو الاشتقاق.

ومعنى كون اللفظ مشتقا أنه مركب من ذات وصفة ونسبة، وهو قول أهل اللغة.

فأصل المشتقات هو المصدر عند جماهير البصريين، والمراد به مصدر الثلاثي، ويشتق منه ثلاثة عشر شيئا: «**الفعل الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة، واسم المفعول، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة، والمصغر، والمنسوب، وأفعل التفضيل**».

**وهذه المشتقات تنقسم إلى ثلاثة أقسام:**

**الأول:** ما يشتق من المصدر مباشرة، وهو الماضي مبنيا للفاعل أو للمفعول.

**الثاني:** المشتق منه بواسطة واحدة وهو المضارع، فمشتق منه بواسطة الماضي.

**الثالث:** المشتق منه بواسطتين، وهي باقي المشتقات، وكذا مصادر المزيد فيه من الأفعال فمشتقة من المصدر الثلاثي أيضا لكن بواسطة الفعل المزيد فيه على ماضي الثلاثي المجرد.

فالإفْعَالُ مشتق من مصدر الثلاثي المجرد بواسطة «**أَفْعَلَ**» المزيد بهمزة التعدية على فعل، والتَّفْعِيلُ مشتق منه بواسطة «**فعَّل**» مضعف العين، والفِعَال بكسر الفاء والمفاعلة مشتقان منه بواسطة «**فَاعَلَ**» المزيد بالألف، وكذا فَعْلَلَةٌ وفِعْلَالٌ مشتقان منه بواسطة «**فَعْلَلَ**».. إلخ، أما الرباعي المجرد فقد وقع الخلاف فيه، والأصح أن الفعل فيه أصلٌ للمصدر، فدحرجةٌ مشتق من دَحْرَجَ.

**وينقسم اللفظ عند المناطقة من حيث الاستعمال إلى مفرد ومركب.**

فالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، والمركب ما دل جزؤه على جزء معناه.

فالمفرد ثلاثة أقسام: «**اسم، وكلمة، وأداة**»، فالاسم: كـ «**زيد، وعبد الله**»، والكلمة: هي الفعل؛ كـ «**ضَرَبَ**»، والأداة: **الحرف بأنواعه.**

وهو نوعان: «**كُلِّيٌّ، وجُزْئِيٌّ**».

**فالكلي**: ما أفهم اشتراكا معنويا بين أفراده في الخارج، بحيث يصدق على كثيرين، كلفظ «**أَسَدٍ**».

**والجزئي**: ما لم يُفْهِم اشتراكا معنويا بين أفراده؛ بحيث لا يصدق على كثيرين كالأعلام؛ نحو: «**زيد، وعمرو، وخالد**»، وكأعلام الأجناس؛ نحو: «**أسامةَ**» لجنس الأسود، و «**ثُعَالَةَ**» لجنس الثعلب، و «**أمّ عِرْيَطٍ**» لجنس العقرب.

# الباب الثاني: تعريف الوضع

**الوضع لغة:** جعل الشيء في مكان.

**واصطلاحا من حيث إنه فعل الواضع:** جعل اللفظ دليلا على المعنى.

فالجَعْلُ فِعْلُ الواضع، بخلاف الوَضْع عِلما كما سبق بيانه.

فواضع أصل اللغات وأسماء الأجناس هو الله جل وعلا، لقوله -تعالى-: (**خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ**) الرحمن ٣، ٤، ولقوله -تعالى-: (**وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا**) البقرة ٣١، وأما الأعلام الشخصية فمنها ما هو موضوع بوضع الرب جل وعلا، ومنها ما هو من وضع البشر، ثم توسع الناس بعد ذلك في وضع بعض الألفاظ استطلابا منهم الدلالة على معان جديدة، أو اشتقاقا لبعض الألفاظ من بعض، أو اتفاقا على مصطلح لفظ جديد.

وقد يُطلق الواضع على العرب من حيث نسبة صدور الكلام عنهم، والنقل إليهم، لا من حيث أصل الوضع، ويُطلق على اللفظ المصطلح عليه بعينه.

ويختلف الواضع من حيث نسبته إلى الحقيقة، فإن كانت لغوية فلغوي، وإن شرعية فشرعي، وإن عرفية فعرفي، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

**واللفظ لغة:** الطَّرْحُ.

**واصطلاحا**: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقا، أو تقديرا، أو منويا، كما سبق بيانه.

**فمعنى قولنا**: جعل اللفظ دليلا على المعنى، أي متى أطلق هذا اللفظ المستعمل فُهِمَ منه ذلك المعنى لمن كان عالما بالوضع، سواء فهم منه غيره ذلك المعنى أو لا، إذ نفس اللفظ مُفْهِمٌ سواء أَفْهَمَ أم لا، وسواء دل على المعنى تحقيقا كما سبق، نحو: «**جَاءَ**» و «**زَيْدٌ**»، أو تقديرا كالضمير المستتر في «**قُمْ**»، وكالوضع النوعي؛ لأنه هيئة حاصلة في الذهن معقول المعنى، ويكون في حكم النطق بعد جعل المادة فيه دليلا عليه، أو منويا، كالمحذوف في جواب «**مَنْ قَامَ**»؟، سواء أكان الحذف واجبا، أم جائزا.

**والمعْنَى**: ما يُقْصَدُ إليه من اللفظ.

**وأركان الوضع أربعة:**

«وَاضِعٌ، ومَوْضُوعٌ له، وموضوعٌ، وَوَضْعٌ».

**فالواضع**: الجاعل، **والموضوع له**: المعنى، **والموضوع**: اللفظ، **وآلة الوضع**: وهي أداة التعقل، أو نظر الواضع، أو المرآة التي يتصور بها المعنى، ويُستحضر بها اللفظ.

**مثاله**: لو أن زيدًا أنجب ولدا وسماه «**محمدًا**».

**فزيدٌ**: وَاضِعٌ.

**ولفظ محمد**: موضوع.

**وذاته** «جسمه»: موضوع له ذلك الاسم.

وقد نظر الأب «**زيد**» إلى ذلك الموضوع له وهو جسم ولده، فتصور له معنى خاصا.

**وهذه العملية كلها تُسمى وضعا**، وهو النسبة بين هذه الأركان الأربعة، أي بين اللفظ والمعنى، وهي: «**جَعْلُ زيدٍ لفظَ محمدٍ بإزاء جسم المولود**».

وسيأتينا -إن شاء الله- أن الوضع ينقسم باعتبار هذه الأركان الأربعة.

## الفصل الأول: في أنواع الواضع

الواضع يكون لغويا، وشرعيا، وعرفيا؛ فالوضع يقال بالاشتراك على جعل اللفظ دليلا على المعنى كتسمية الولد زيدا، وهذا هو الوضع اللغوي، **ويقال له**: الوضع التعْيِيْنِيُّ.

ويُطلق الوضع أيضا على غلبة استعمال اللفظ لمعنى معين حتى يصير أشهر فيه من غيره، وهذا هو وضع المنقولات الثلاثة: «**الشرعي**» نحو: «**الصلاة**»، و«**العرفي العام**» نحو «**الدابة**»، والعرفي الخاص نحو: «**الفعل، والفاعل، والمبتدإ**» عند النحاة، **ويقال له**: وضع تَعَيُّنِيٌّ، والفرق بينه وبين الوضع التعْيِيْنِي أن التعَيُّنِيَّ يُوضع من كثرة الاستعمال، كلفظ المدينة، والآخر يُوضع من قِبَلِ واضع واحد.

**والاستعمال**: إطلاق اللفظ وإرادة عين مسماه بالحكم، وهو الحقيقية، أو غير مسماه لعلاقة بينهما، وهو المجاز.

## الفصل الثاني: في أنواع المَوْضُوعِ

عرفنا فيما سبق أن الموضوع هو اللفظ، وهو خمسة عشر لفظا:

**الأول**: علم الشخص.

**الثاني**: علم الجنس.

**الثالث**: الحرف.

**الرابع**: الظرف.

**الخامس**: الضمير.

**السادس**: الإشارة.

**السابع**: الموصول.

**الثامن**: المعرف بأداة التعريف.

**التاسع**: المعرف بالمضاف.

**العاشر**: اسم الجنس.

الحادي عشر: المثنى.

الثاني عشر: المجموع.

**الثالث عشر**: المصدر.

**الرابع عشر**: الفعل.

**الخامس عشر**: المشتق، وهو عشرة أشياء: «**اسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة، واسم المفعول، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة، والمصغر، والمنسوب، وأفعل التفضيل**».

## الفصل الثالث: في أنواع المَوْضُوعِ له

عرفنا فيما سبق أن الموضوع له هو المعنى نفسه، **وهو نوعان**: إما «**مُشَخَّصٌ**»، أي معين، **وإما** «**نَوْعِيٌّ**» ويقال له: «**كُلِّيٌّ**».

**فالمشخص، وهو المعين**: وُضِعَتْ له تسعة ألفاظ: «**علم الشخص، وعلم الجنس، وحروف المعاني، والضمير، والإشارة، والموصول، والظرف، والمعرف بأل، والمعرف بالمضاف**».

**والنوعي ويقال له الكلي**: وُضِعت له ستة ألفاظ: «**اسم الجنس، والمثنى، والمجموع، والمصدر، والفعل، والمشتق**».

## الفصل الرابع الأخير: في أقسام الوضع

علمتَ فيما سبق أن للوضع أركانا أربعة، فالوضع ينقسم أقساما مختلفة، باعتبار هذه الأركان الأربعة، وهي: «**وَاضِعٌ، ومَوْضُوعٌ له، وموضوعٌ، وآلة الوَضْع**». وأن الوضع خامسها، وهو النسبة والعلاقة بين اللفظ والمعنى.

**فالأول: ينقسم باعتبار الواضع إلى:** «**وضع لغوي، وشرعي، وعرفي**».

فالشرعي ما جُعل فيه اللفظ إزاء معنى شرعي بحيث يغلب استعماله، ويتبادر للذهن عند إطلاقه ذلك المعنى، كلفظ الصلاة المفتتحة بالتكبير المختتمة بالتسليم، وهي في الوضع اللغوي: الدعاء بخير وبركة.

**والوضع اللغوي**: ما جعل اللفظ دليلا على أصل المعنى، نحو: «**زيد**» علما.

**والوضع العرفي**: جُعل فيه اللفظ إزاء معنى متفق عليه بين قوم ما، **وقيل**: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد.

**والعرفي نوعان**: فإن كان الواضع معروفا بحيث يتعين ناقله فهو عرف خاص، كعرف العلماء مكن الفقهاء والأصوليين والنحاة، ويقال له: الاصطلاحي، وإن لم يكن معروفا فهو عرف عام، وهو المراد عن الإطلاق.

**والثاني: ينقسم باعتبار اللفظ الموضوع** إلى قسمين: «**شخصي، ونوعي**».

فإن لاحظه الواضع بعينه وخصوصه ومادته، لا ضمن قاعدة كلية، فهو شخصي، من ذلك وضع اسم الجنس، والمصدر، واسم المصدر، وحروف المباني، والمركبات التامة والناقصة، والعلم، نحو: «**زيد**» علما، فالتشخص في الألفاظ ملاحظة المواد بحيث تلاحظ اللفظ من حيث حروفه التي يتركب منها بصرف النظر عن معناه، وكلفظ «**إنسان**»، فإننا لاحظنا مادته وحروفه أيضا، فكلاهما يشتركان في شخصية

الموضوع؛ لأن الملاحظ هو المادة بخصوصها، فكلما سمعتَ لفظ «**زيد**» لاحظتَ هذه المادة «**الزاي، والياء، والدال**»، وكلما سمعتَ لفظ «**إنسان**» كذلك، ولم نلاحظ فيهما المعنى، فكل ما فيه مادة فهو وضع شخصي، سواء كان المعنى كليا أو جزئيا، وعليه فرق بين المادة والهيئة.

وإن لاحظ هيئتَه، أي لا بعينه بل ضمن قاعدة عامة، وأفراد متعددين فهو نوعي، نحو: «**المشتقات، والمجازات، والكنايات، والمركبات**».

فالواضع لم ينظر إلى هذه الأنواع بعينها، بل نظر إليها بمنظور عام، حيث لم يضع مثلا اسم الفاعل نحو «**قائم**» بخصوصه، أو «**ضارب**»، أو غيره من أسماء الفاعلين أوضاعا كثيرة بعدد جميع أسماء الفاعلين، بل وضع كل ما كان على زنة اسم الفاعل للدلالة على ذات وحدث منسوب إليها صدر عنها، أو قائم بها، وكذا فعل في باقي الألفاظ الموضوعة وضعا نوعيا.

فعُلِمَ حينئذ أن الوضع النوعي خاص بالهيئات.

**وضابط الهيئة**: أنها الحركات والسكنات، والحروف الزوائد المجموعة في كلمة «**سألتمونيها**»، نحو: «**همزة أفعل، والسين والتاء في استفعل، والألف في فاعل... إلخ**». ولأنه لا يتوصل للهيئة إلا بمادة كان لا بد منها؛ إذ لا يمكن أن تنطق بحركات وسكنات بغير حروف.

**ويمكن أن نقول**: الهيئة ما عدا أصول الكلمة، وأعني بها الهيئة الإفرادية، وقد سبق بيان أن الهيئات من الملفوظ حكما، أي لا تُدرك إلا بفرد من أفرادها؛ لأنها كلية لا يمكن التعبير عنها إلا بفرد، كفاعل مثلا، لا تستطيع أن تصب فيه مادة إلا في بعض أفراده.

فلفظ «**ضارب**» المراد به الحركات والسكنات التي تركبت منها هذه المادة، وهي الفاء الضاد المفتوحة، والألف الساكنة، والراء المكسورة، ثم الباء؛ **ولذلك كان الوضع النوعي مركبا من وضعين؛ أحدهما**: شخصي باعتبار المادة الموضوعة، وهو اللفظ فقط، وليست المادة مقصودة بالنطق، وإنما نطقوا بها ليتم لهم النطق بالحركات والسكنات؛ إذ لا يُتوصل للحركات والسكنات إلا بمادة.

**والآخر**: نوعي باعتبار دلالته على اتصاف الحدث بالذات.

**وقد قيل**: المادة شرط في الهيئة، ويلزم عليه لوازم فاسدة، **وقيل**: شطر، وهو الأصح كما بيناه في الشرح الموسع على نظم الورقات؛ إذ الهيئة تدل على الزمن فقط، ولا تدل على حدث، والمادة تدل على الحدث فقط لا الزمن، وحين يتركبان يدلان على حدث في زمن ما، وهو إذ ذاك المصدر، فالهيئة شطر اللفظ، واللفظ شطر الهيئة، وهذا التركيب عقلي لا لفظي، بخلاف المركب اللفظي كما سبق بيانه.

أما الهيئة التركيبية فهي ما يكون أجزاؤها مرتبة في السمع، نحو: «**زيد كريم**»، لأنك سمعتَ زيد أولا ثم كريم.

إذا علمت ما سبق تبين لك أنه لا تلازم بين شخصية الوضع، وتشخص المعنى الموضوع له؛ ذلك أن شخصية الوضع مردها إلى اللفظ الموضوع، وتشخص المعنى مرده إلى الموضوع له، فالتشخص وصف للمعنى الموضوع له، والشخصية وصف للفظ الموضوع، وعليه لا يلزم إذا كان الوضع شخصيا معينا أن يكون المعنى خاصا؛ إذ قد يكون خاصا، وقد يكون عاما.

**والثالث: ينقسم باعتبار آلة الوضع مع الموضوع له ثلاثة أقسام:**

ذلك أن الموضوع له -كما سبق بيانه- قسمان: «**مُشَخَّصٌ**» ويقال له: معين وخاص، و «**نَوْعِيٌّ**» ويقال له: كُلِّيٌّ وعام.

ونظر الواضع إلى تلك المعاني الموضوع لها بآلة الوضع أيضا قسمان: «**مُشَخَّصٌ، ونوعي**».

فالأقسام إذن أربعة؛ حاصلة من ضرب اثنين في اثنين، فيكون عندنا: «**نظر خاص لمعنى خاص، ونظر عام لمعنى عام، ونظر عام لمعنى عام، ونظر عام لمعنى خاص**»، إلا أن نوعا منها ممتنع كما سيأتي، فتصير القسمة ثلاثية.

**والمراد بالمُشَخَّصِ**: المعَيَّنِ، أو الخاص، وهو الفرد الواحد، والجزئي.

**والمُشَخَّصُ**: اسمُ مكانِ المُشَخِّصَاتِ، أي الصفات المعَيِّنَاتِ له عن غيره، كطوله ولونه ونحو ذلك، مما يخصه ويميزه، ولا تصدق على غيره، سواء كان فردا أو حقيقة، **ويقال لها**: الأعراض والصفات التي تميز ذلك الفرد عن غيره، وتلك الحقيقة عن غيرها.

**والنوعي أو الكلي**: هنا يُراد به العام، بحيث يصدق على كثيرين، أي فردين فأكثر، من حيث الأصل وتصور مفهومه سواء كان له أفراد أو لا، ممكنة أو ممتنعة، كلفظ «**أَسَدٍ**». فإنه كما ترى أفهم اشتراكا معنويا بين أفراده في الخارج، **والجزئي**: عكسه.

**فالقسم الأول: وضع شخصي أو مشخص، ويقال: له خاص، لموضوع له خاص أيضا.**

وهذا الموضوع له قد يكون شخصيا كما سبق بيانه، أي فردا بخصوصه، وقد يكون حقيقة بخصوصها.

فمثال الفرد: **علم الأفراد**، اسما كان أو كنية أو لقبا أو علما بالغلبة، نحو: «**زيد**». فهو لفظ معين، تصور الواضعُ عند وضعه الموضوع له خاصا، وهو لفظ موضوع لذاته المعينة أيضا، سواء كان هذا المعنى موجودا في الخارج، أو مقدرَ الوجود فيه، كوضع الأب علما لابنه الذي سيولد.

**ومثال الحقيقة**: علم الجنس. كلفظ «**أسامة**»، لجنس الأسد، لفظ معين وضع للدلالة على جنس الأسد كله، لا للدلالة على فرد من أفراده، فهو علم لهذه الحقيقة، ذلك أن تعيينه ذهني، وهو الملاحظ عند الوضع. ومثله: «**ثعالة**» لجنس الثعلب، و «**أم عريط**» لجنس العقرب.

**فقد تحقق إذن مجموع أمرين**:

**الأول**: النظر إلى الموضوع له، وهو خاص كما علمتَ سواء كان فردا أو حقيقة.

**والآخر**: نظر خاص أيضا؛ ذلك أن الواضع استحضر لها معنى خاصا عند الوضع، باعتبار المشخصات والمعينات من غير احتياج قرينة.

**ولذلك يمكن أن نقول**: نظر خاص، أو شخصي، لموضوع له خاص.

والمشهور عندهم أن الموضوع له في الأصل وجوده ذهنيا؛ لأنه يُوضع للصورة الذهنية لا بحسب النظر في الخارج، **وقيل**: بل يُوضع للمحسوسات الخارجية.

**الثاني: وضع عام أو كلي، لموضوع له خاص.**

وهو سبعة: «**الحرف، والظرف، والضمير، والإشارة، والموصول، والمعرف بأداة التعريف، والمعرف بالمضاف**».

**فالحرف**: مدلوله «أي معناه» مَعْنًى في غيره، ولا يتعين ولا يتشخص إلا بانضمام غيره إليه.

فمعلوم أن حرف الجر «**في**» مع معانيه الظرفية، وهو موضوع لِعِدَّةٍ من المشَخّصَاتِ التي تتعين بواسطة ما ينضم إليه.

فإن قلت: «**زيد في الدار**». لا يتعين ذلك المعنى إلا بانضمام الدار إليه.

**والظرف**: يتعين مدلوله بقرينة حسية زمانية إن كان زمانيا، نحو: «**اليوم**»، أو مكانية إن كان مكانيا، نحو: «**تحت**».

**والضمير**: يتعين مدلوله بقرينة تشخصه عن غيره، فإن كان لمخاطب فبقرينة الخطاب، نحو: «**أنتَ وأنتِ**»، أو كان لغائب فبالغيبة، نحو: «**هو وهي**»، أو كان لمتكلم فبالحضور، نحو: «**أنا ونحن**».

**والإشارة**: يتعين مدلولها بقرينة حسية غير الخطاب؛ كالبعد إن كان المشار إليه بعيدا، نحو: «**ذلك**» أو القرب إن كان قريبا، نحو: «**هذا**».

**والموصول**: يتعين مدلوله بقرينة عقلية بمضمون الصلة، نحو: «**جاء الذي أبوه قائم**».

**والمعرف بأداة التعريف**: يتعين مدلوله بقرينة العهد إن كانت «**أل**» عهدية، نحو: «**حضر المدرس**»، أو جنسية إن كانت جنسية، نحو: «**إن الإنسان لفي خسر**».

**والمعرف بالمضاف**: يتعين مدلوله بالمضاف إليه، نحو: «**حضر أبو خالد**».

فهذه الأنواع موضوعها خاص؛ لأن المراد منها معنى معين، والنظر عند وضعها عام؛ لأن الواضع نظر إلى مطلق المراد منها.

**فعُلِمَ من ذلك أن ذلك القسم يتبين بالنظر إلى بمجموع أمرين:**

**الأول:** «آلة الوضع». وهي أداة التعقل، كما سبق بيانه، أو نظر الواضع، أو المرآة التي يتصور بها المعنى، ويُستحضر بها اللفظ، ذلك أن الموضوع له: المُشَخَّصَاتُ فقط، **والواسطة:** آلة الوضع فقط.

**والآخر:** قرينة مُعَيَّنَةٌ «أو مُعِينَةٌ بمعنى مفسرة» لاستواء نسبة الوضع إلى المسَمَّيَات، وهذه القرينة لإزالة الإبهام، وهي تختلف باختلاف الموضوعات كما سبق، وليست هي القرينة المجازية؛ لأن اللفظ هنا حقيقي مستعمل فيما وُضِعَ له.

فحينئذ علمنا أنه قد نظر الواضع إلى تلك المعاني « **كالحروف، والمعارف ما عدا العلم**» بنظر عام؛ لأنها كثيرة، ثم عند الوضع وضع كل لفظ بإزاء هذه المشخصات، لتدل على مُعَيَّنٍ، فاحتاج الواضع إلى واسطة، وقرينة تجعل المعنى خاصا بمشار إليه معين، وليس عاما لمطلق المشار إليه، فالنظر حينئذ إليها كلي عام، والمعنى الموضوع له خاص.

دليل ذلك أن لفظ «**هذا**» مثلا، أو غيره من تلك الألفاظ كانت مبهمة لا يتبين معناها، ولا يُفهم منها شخص معين إلا بقرينة، فيصدق «**هذا**» حينئذ على أفراد كثيرين؛ وذلك لاستواء وضع الإشارة إلى تلك المُشَخِّصَاتِ؛ إذ كلها تستوي في المفرد المذكر المشار إليه، **فلو قلت:** «**هذا زيد، وهذا عمرو، وهذا خالد.... إلخ**»، استوت نسبة الوضع إلى تلك المشخصات، فاحتاج الواضع إلى النظر إليها بقانون عام، وقرينة تجعل استعمال الموضوع له خاصا، حيث يتعين مدلوله بقرينة تشخصه عن غيره.

**الثالث: وضع عام، لموضوع له عام**

وضابطه أن يلاحظ الواضع معنى الموضوع له من حيث عمومه، ويتعقل له أيضا مفهوما عاما قابلا للشركة فيه بأمر كلي، فيضع ذلك اللفظ لهذا المعنى.

وهو ستة ألفاظ: «**اسم الجنس، والمثنى، وجمع التكسير، والمصدر، والفعل، والمشتق**».

**فاسم الجنس**: مدلوله معنى كلي، وهو ذات، نحو: «**رجل**».

فالوضع عام لأن نظر الواضع يكون إلى مطلق الفرد البالغ من بني آدم الموصوف بصفات معينة، والموضوع له عام وهو معنى؛ لأن كلمة رجل تصدق على جميع الأفراد، ومثله: «**فرس، وأسد**»، فإن نظر الواضع إلى ضم فرد آخر إليه فمثنى، أو آخرين فجمع.

**والمصدر**: مدلوله معنى كلي، وهو حدث، نحو: «**ضرب**». ووضعه كما سبق بيانه من قبيل الوضع الشخصي؛ لأن الواضع نظر إلى كل مصدر بخصوصه ووضعه لحدثه الدال عليه، وكذا اسم المصدر.

**والفعل**: مدلوله معنى كلي، وهو نسبة بين ذات وحدث، يدل عليهما بدلالة المطابقة، واعتُبر فيه الحدث، ويدل على ذات بدلالة الالتزام.

**والمشتق**: مدلوله معنى كلي، وهو نسبة بين ذات وحدث أيضا، لكن اعتُبر فيه ذات؛ لأن دلالة المشتق على ذات دلالة مطابقةٍ.

**الرابع: وضع خاص، لموضوع له عام.**

وهو ممتنع.

**والرابع: ينقسم الوضع باعتبار معناه ومدلوله، أي باعتبار دلالة اللفظ الموضوع على المعنى الموضوع له،** إلى قسمين: «**تحقيقي، وتأويلي**».

**فالتحقيقي**: ما دل اللفظ فيه على المعنى بنفسه من غير قرينة، مثل وضع الحقائق، نحو: «**أسد**» للحيوان المفترس، والأعلام الشخصية، كـ «**زيد**».

**والتأويلي، ويقال له: التقديري**: ما دل اللفظ فيه على المعنى لا بنفسه بل بقرينة مانعة، كما في المجازات، نحو: «**أسد**» للرجل الشجاع، أو قرينة غير مانعة كالكنايات، نحو: «**كثير الرماد**» كناية عن الجود.

ثم اعلم أن الوضع إن كان تأويليا فلا بد من أن يكون كليا نوعيا، وإن كان تحقيقيا فقد يكون نوعيا كما في وضع المشتقات لمعانيها الحقيقية، وكما في وضع المركبات، وقد يكون شخصيا كما في علم الشخص، واسم الجنس المستعمل في حقيقته.

ثم اعلم أن ترتيب أركان الوضع على هذا النحو مقصود؛ إذ لا بد من واضع ابتداءً، ثم لا بد من أن يتصور الواضع للمعنى الموضوع له بواسطة مرآة التعقل، وآلة الوضع ذلك اللفظَ الموضوعَ بمادته وحروفه، بصرف النظر على عن معنى اللفظ، سواء كان شخصيا أو نوعيا، ثم يتصور لذلك اللفظ الموضوع معنى خاصا أو عاما، بنظر خاص أو عام أيضا، على النحو الذي سبق بيانه، والله أعلم.

**تمت،،،**

**والحمد لله رب العالمين وحده**

**وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد**

**وعلى آله وصحبه وسلم**

**والحمد لله رب العالمين**

**كتبها/ الفقير إلى عفو ربه الغني**

**محمد بن سعيد البحيري**